الباب الثانى

obeikandl.com

obeikandl.com

الفصل السادس

واقع حقوق الإنسان فى مناهج الدراسات الاجتماعية "التاريخ"

obeikandl.com

obeikandl.com

مقدمة

تسعى الأمم جاهدة فى إعداد أبنائها إعداداً سليماً، وذلك بتزويدهم بالعديد من المعارف والمهارات والاتجاهات التى تساعدهم فى التغلب على ما يواجههم من مشكلات والتكيف مع البيئة لمواجهة متطلبات الحياة وتمكنهم من معرفة مالهم من حقوق وما عليهم من واجبات.

خاصة ونحن نعيش فى عصر يتسم بالتطور والتغير الدائم فى المعارف والمعلومات والتكنولوجيا، فيعيش الإنسان عصر عالمية التفكير، عالمية المعرفة، عالمية الإنجازات والطموحات، وذلك نتيجة لانتشار الشبكات المعلوماتية التى تنشر العديد من المعلومات عبر الفضاء المعرفى إلىكل أنحاء العالم، فالعالم اليوم أصبح كقرية كونية صغيرة، لذلك أصبح من الضرورى أن يكون التبادل الثقافى والفكرى بين جميع دول العالم قائم على فكرة التفاهم العالمى واحترام استقلالية الشعوب واحترام حقوق الإنسان.

وقراءة التاريخ تؤكد أنه مع ظهور الدول القوية تبرز علاقات التوازن بحكم التوزيع الجغرافى لمقومات القوة فى العالم. وتبرز توازنات خاصة فى المساحة العالمية سواء فى إطارات عسكرية أو اقتصادية أو سياسية، ولذا بدأت معظم الدول تبلور صيغ وأفكار لتصبح مفاهيماً وأهدافاً، وتزايد الاهتمام بقضايا حقوق الإنسان بعد كثرة الأزمات والحروب فى أماكن كثيرة من بقاع العالم.

ومن هنا يأتى واجب التربية بصفة عامة والمناهج وطرق التدريس بصفة خاصة من حيث إعادة النظر إلىمناهجنا فى كافة المراحل التعليمية المختلفة وظروف احتوائها على بعض القضايا المعاصرة الهامة التى تساعد الطلاب على فهم ما يدور حولهم من مشكلات وكيفية التعامل معها.

لذا فتعتبر قضية حقوق الإنسان من أهم القضايا المعاصرة التى حظيت باهتمام كبير فى السنوات الأخيرة خاصة وأن تطوراً بارزاً يعد الأكبر اتساعاً، والأكبر تأثيراً فى مجريات العلاقات الدولية، متمثلاً فى مسألة حقوق الإنسان ولقد غدت حقوق

الإنسان منتشـرة، وتمتد كاهتمام دولى على المستويين العالمى والإقليمى، وأصبحت تؤثـر على علاقات الدول بعضها بالبعض الآخر، بل أن هناك دولاً باتت تجعل من إقرار واحترام حقوق الإنسـان أحد محاور سياسـتها الخارجية؛ لذلك فهى تُعتبر من أهم الأهداف التى يجب أن تسـعى التربية بصفة عامـة ومناهج التاريخ بصفة خاصة إلى إكسابها للطلاب.

وحقوق الإنسـان هى تلك المقاييس الأساسـية التى لا يسـتطيع الإنسان العيش بدونها حياة كريمة وهى أساس الحرية والعدل والسلام.

ويؤكد "فتحى يوسـف مبـارك، ١٩٩٤ "بأنها أيضاً "مجموعـة من القيم التى تثبت للإنسان باعتبارها من أهم مقومات شخصيته وتُميزه عن باقى المخلوقات وهى بهذه المثابة تكفل للفرد حماية شخصيته ومظاهرها المختلفة.

ويرجع الاهتمام بحقوق الإنسانإلىصدور وثيقتين أساسيتين إحداهما ميثاق الأمم المتحدة الذى نص فى ديباجته على الإيمان بالحقوق الأساسـية للإنسـان وبكرامة الفرد وقدره.

والوثيقة الثانية هى الإعلان العالمى لحقوق الإنسان الصادر فى العاشر من ديسمبر ١٩٤٨ والتى أكدت أيضاً على أن لكل إنسـان حـق التمتع بكافة الحقوق والحريات دون أى تمييز، كالتمييز بسـبب العنصر، اللون، الجنـس، اللغة، الدين، الرأى السياسـى، الأصل الوطنى، والاجتماعـى، أو الثروة دون أيـة تفرقة بين الرجال والنساء.

ونظراً لشـيوع مفهوم حقوق الإنسان فلقد أصبح من أهم المفاهيم والقضايا الشائعة فى وقتنا الحالى، كما يتضح ذلك فى كافة وسـائل الإعلام سواء فى الصحف اليومية أو على شاشات التلفاز والتى تتحدث عن انتهاكات لحقوق الإنسان فى بعض المناطق مـن العالم، لذلك دعـت العديد من المؤتمرات بضرورة بث الوعى بحقوق الإنسـان لـدى التلاميذ فى كافة المراحل التعليمية، بالإضافةإلى ضرورة إعداد الطالب إعداداً سياسـياً بحيث يكون قادراً على المشـاركة السياسـية فى المجتمع، وهذا ما دعت إليه بعض المؤتمرات، ففى عام ١٩٧٤م اعتمد المؤتمر العام لليونسـكو توصية تنص

على "أن التربية يجب أن تهدف إلى إنماء شخصية الإنسان إنماءاً كاملاً وإلىتعزيز احترام حقوق الإنسان وحرياته الأساسية وتنمية التفاهم والتسامح والصداقة بين الشعوب جميعاً، ثم المؤتمر الدولى لحقوق الإنسان الذى عقده اليونسكو عام ١٩٧٨، الذى دعا إلىنشر برامج بث الوعى لدى التلاميذ منذ التحاقهم بالمدارس والمتعلقة بحقوق الإنسان وحرياته ونشر مبادئ الإعلان العالمى لحقوق الإنسان فى كل مراحل التعليم، و المؤتمر الدولى لتعليم حقوق الإنسان والديمقراطية (مونتريال، مارس ١٩٩٣) والذى أكد على ضرورة نشر مبادئ حقوق الإنسان فى النظام التعليمى.

وإذا كانت حقوق الإنسان قد نالت اهتمام واضح وجلى على المستوى الدولى وذلك من خلال العديد من المواثيق والمعاهدات والمؤتمرات التى توضح وتنظم حقوق الإنسان وتدعوا إلىتعليم النشء بكافة المراحل المختلفة مبادئ حقوق الإنسان.

فإن الأديان السماوية قد اهتمت من قبل بترسيخ دعائم الحق ونشر قوانين العدالة والأخذ بيد جميع فئات النوع الإنسانى وجاءت الشريعة الإسلامية لتتوج حقوق الإنسان وكفلت لبنى الإنسان الكرامة والعزة وتحقيق العدل والخير، وأعطت المرأة حقوقها، ورأت الشريعة الإسلامية أن فى تنفيذ حقوق الإنسان يتحقق الأمن مع وجود رقابة الضمير الدينى والقيم الأخلاقية.

وتتنوع الحقوق الخاصة بالإنسان فمنها الحقوق الفردية والحقوق الجماعية، وتتمثل الحقوق الفردية فى الحقوق المدنية، السياسية، الاقتصادية، الاجتماعية، والثقافية، أما عن الحقوق الجماعية فتتمثل فى حق الشعوب فى تقرير مصيرها، الحق فى السلام، الحق فى التنمية، الحق فى بيئة سليمة، حق شعوب السكان الأصليين.

فالحقوق المدنية: هى الحقوق التى يخولها القانون لجميع المقيمين فى الدولة وهى نسبية تتكيف أوضاعها مع الزمان والمكان.

والحقوق السياسية: وهى الحقوق المتصلة باختيار الحكام والمشاركة فى أمور السياسة والحكم والفكر وإبداء الرأى التى يتمتع بها المواطنون فى الدول دون الأجانب.

إذاً فالحقوق المدنية والسياسية كما ورد فى المواد من (٦ – ٢٧) من العهد الدولى المعنى بالحقوق المدنية والسياسية وهذه الحقوق على النحو التالي:

- الحياة والحرية والأمن للفرد.
- الحق فى حرية التنقل وحرية اختيار مكان الإقامة.
- الحق فى الحماية المتساوية، وفى اللجوء للقضاء للحصول على العدالة والإنصاف.
- الحق فى اعتبار كل متهم برئ حتى تثبت إدانته.
- حق كل إنسان فى أن يُعترف له بالشخصية القانونية.
- الحق فى الرأى والتعبير.
- الحق فى حرية الفكر والوجدان والدين.
- حق كل فرد فى أن تكون له جنسيته.
- الحق فى المساواة وعدم التمييز.

والحقوق الاجتماعية: هى حق المواطنين جميعاً فى التعليم والرعاية الصحية والتأمينات الاجتماعية.

وقد اهتم الإعلان العالمى لحقوق الإنسان بهذه الحقوق فى المواد من (٢٢ – ٢٨) والتى تتناول الحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية ومنها:

- الضمان الاجتماعى.
- حق العمل وحرية اختيار العمل.
- حق الإنسان فى تكوين النقابات والاشتراك فيها.
- حق التعليم والتربية.
- الحق فى الغذاء والمأوى وفى مستوى معيشة كاف له.
- حق التأمين فى حالة البطالة أو المرض أو العجز أو الترمل أو الشيخوخة.

وتُعد الدراسات الاجتماعية ومناهجها الميدان الرئيسى الذى يدرس الإنسان وعلاقته بكل من بيئته الطبيعية والبشرية وهى بهذا تحتل مكانة أساسية بين العلوم الدراسية لخصوصيتها عن غيرها من المواد الأخرى فهى تنبُع من داخل

obeikandl.com

المجتمع، كذلك فهى تهتم بتربية الفرد الصالح القادر على معرفة ما لهُ من حقوق وما عليه من واجبات.

والتاريخ كأحد فروع الدراسات الاجتماعية يحتل مكانة بارزة بين المقررات الدراسية مستمداً تلك المكانة من طبيعته وأهدافه وأهميته للمجتمعات الإنسانية ودراسة الأحداث والقضايا والمشكلات التى تطرأ على هذه المجتمعات.

ومن أهم أهداف تدريس التاريخ فى مراحل التعليم المختلفة مايلى:

- ممارسة أنماط السلوك التى تؤكد تكافؤ الفرص للجميع والمساواة فى الحقوق.
- الاشتراك الفعال فى تخطيط السياسة العامة.
- خدمة القانون والسلوك الذى يتطابق مع السياسة العامة التى أقرت الديمقراطية.
- ضمان تكوين مواطن مزود بمعالم ومرجعيات وطنية أكيدة تعكس قيمة الحضارة بصدق، وقادر على فَهم العالم فى تنوعه وتطوره، وباستطاعته التصرف فيه كفرد حُر مسئول.
- تكوين المواطن الصالح الذى يعرف حقوقه وواجباته تجاه نفسهِ وتجاه الآخرين.
- تنمية الوعى وتعريف الطلاب بالمشكلات والتحديات والقضايا المعاصرة التى تتخطى الحدود بينالدول.
- تنمية الوعى بحقوق الإنسان وواجباته وممارستها فى كافة مجالات الحياة تطويراً للفرد والمجتمع.

ويتضح من ذلك أن الدراسات الاجتماعية بصفة عامة والتاريخ بصفة خاصة لا بد وأن تهتم بتنمية الوعى بحقوق الإنسان وأن تنفذ هذه الأهداف فى الواقع.

ولقد أكدت العديد من الدراسات على أهمية تنمية الوعى بحقوق الإنسان من خلال تدريس الدراسات الاجتماعية بصفة عامة والتاريخ بصفة خاصة ومن هذه الدراسات ما يلى:

• دراسة «أسماء محمد عبد الحليم، ٢٠٠٣»، التى هدفت إلى التعرف على فاعلية وحدة مقترحة فى الجغرافيا لتحقيق بعض أبعاد مفهوم حقوق الإنسان

لـدى طلاب الصف الأول الثانوى وقد أكدت على ضرورة الاهتمام بحقوق الإنسـان وتضمينها فى مناهج الجغرافيا.

• دراسـة "فدوى أحمد الشـامى، ٢٠٠٢»، التى هدفت إلى بناء برنامج لتعليم مفاهيـم حقوق الإنسـان للتلاميـذ الصم فى محافظـات غزة ضمن منهـاج التربية الإسلامية فى التعليم الأساسى.

• دراسـة "سـامح جميل عبد الرحيم، ٢٠٠١»، والتى هدفت إلى التعرف على واقع حقوق الإنسان فى الحياة الجامعية، وقد أكدت الدراسة على ضرورة الاهتمام بنشر الوعى بحقوق الإنسان ودور التربية فى نشر حقوق الإنسان وممارستها.

• ولقد أكد "محمد توفيق سلام، ١٩٩٨» على ضرورة بث الوعى لدى التلاميذ فى كافة مراحل التعليم المختلفة كحقوق الإنسان وواجباتهم فى المجتمع؛ حتى يكونوا مواطنين صالحين مشاركين وايجابيين وقادرين على الحوار والمناقشة.

• دراسـة (Louis ,1997)، التى هدفت إلى بناء استراتيجية مقترحة لتوضيح العلاقة بين حقوق الإنسان وتحقيق السلام، وتوصلت الدراسة إلى التأكيد على اتساع مفهوم السـلام ليشـمل حقوق الإنسـان وضرورة تدريس حقوق الإنسـان عن طريق محتوى مناهج الدراسات الاجتماعية.

• دراسـة « يحيـى محمد لطفـى، ١٩٩٦»، التى هدفت إلى التعـرف على أثر برنامـج مقترح لتعليم حقوق الإنسـان فى مـادة التاريخ وأثره علـى تحصيل هذه الحقوق وممارستها لدى طلاب شعبة التاريخ بكلية التربية، وقد أظهرت الدراسة تفوق المجموعة التجريبية على المجموعة الضابطة فى كل من الاختبار التحصيلى واختبار المواقف.

• دراسـة « فاطمة السـيد أحمـد، ١٩٩٤»، التى هدفت إلى التعـرف على أثر برنامج مقترح فى الأنشـطة فى مجـال تدريس الجغرافيا بالمرحلـة الثانوية على تدعيم فكرة التفاهم العالمى، وحاولت الدراسة تحديد أبعاد التفاهم العالمى وتحديد اتجاهات طلاب المرحلة الثانوية نحو أبعاد التفاهم العالمى ومنها حقوق الإنسان.

• دراسة(Schofiled)، التى هدفت إلى التعرف على تأثير استخدام استراتيجية

التعلم التعاونى فى فحص طبيعة حقوق الإنسان من خلال الدراسات الاجتماعية لدى طلاب المرحلة الثانوية ، وأظهرت الدراسة أن الطرق التقليدية فى التعليم غير مناسبة لتعليم حقوق الإنسان وأن المعلمون فى حاجة إلى أن يفهموا كيفية موائمة قضايا حقوق الإنسان مع البرامج الدراسية.

وبذلك يتضح ضرورة إعداد الفرد فى ظل ما يطرأ على العصر الحالى من متغيرات، وكذلك تعزيز وعى الفرد بحقوقهم وتمكينه من تحويل مبادئ حقوق الإنسان إلى حقيقة اجتماعية واقتصادية وسياسية والتصرف الفعال فى مختلف مواقف الحياة، ولن يتأتى هذا إلا إذا تمكنت المناهج بصفة عامة ومناهج الدراسات الاجتماعية بصفة خاصة من تربية الفرد تربية سياسية واجتماعية سليمة.

فإذا كانت التربية عملية اجتماعية تعكس فكر المجتمع وثقافته وقيمه التى يعمل على غرسها فى نفوس الأبناء. فإن التربية السياسية يمكن اعتبارها أحد أبعاد التربية بمفهومها الواسع حيث تتأثر بفلسفة الوطن وقيمه وأفكاره ومشاكله وآماله وتستهدف تزويد الناشئين بمجموعة من المعارف والقيم التى تمثل مقومات ضرورية لحياته وتواجده السياسى وعضويته فى المجتمع؛ ولذلك تحرص التربية السياسية من خلال كافة المؤسسات المشاركة فيها على إكساب النشء الثقافة السياسية والمدنية للدولة والممارسات التى تتماشى مع فلسفتها من خلال احتكاكهم بالخبرات والأنشطة التعليمية بهدف النمو المتكامل للمتعلم فى الناحية السياسية؛ وبالتالى تتحقق مصالح المجتمع والترابط الاجتماعى بين أفراده.

والتربية السياسية كعملية لا تقتصر على مرحلة عمرية محددة أو مرحلة دراسية أو تعليمية بعينها، بل تمتد بإمتداد حياة الفرد فى مجتمع له نظام سياسى فضلاً عن شمولها لكافة الأساليب، والمواقف التى توفر قدراً من الممارسة الفعلية لأنشطة مختلفة تُنمى المعرفة السياسية.

فهى عملية نمو وتطور لجانب من جوانب شخصية الناشئ يستطيع من خلالها أن يطور وينمى مجموعة من المعلومات والمفاهيم والاتجاهات وما يرتبط بها من

العادات والمهارات والقيم التى تساعده على فهم العالم السياسى الذى يعيش فيه وأن يؤدى دوره بوعى وخلق وكفاءة ومسئولية.

فالتربية السياسية إذا كانت تعنى إعداد الفرد للتفكير الحر حول ماهية السلطة ومقوماتها وكيفية تحقيق وظائفها نحو خدمة المجتمع، فهى تُعرف على أنها إعداد بعيد المدى للأبناء وتسليحهم بكل المقومات التى تُساهم فى صلابة تكوينهم وفق مبادئ راسخة ومثل عليا تكون جديرة بالوصول بهم إلى تحقيق الشخصية الجماعية للأمة والتعبير عن ملامحها القومية.

وحيث أنها تربية تهدف إلى تنمية المعارف والمهارات والاتجاهات التى تساعد على تشكيل الممارسات للأفراد فى كل مرحلة من مراحل حياتهم، عن طريق الوسائط التربوية المختلفة كالمناهج الدراسية، الأنشطة التعليمية، محاضرات الأساتذة، المؤتمرات والمناقشات التى تتم داخل المدرسة وخارجها، إضافة إلى وسائل الإعلام المختلفة وهى عملية مستمرة يتعرض لها الفرد فى مختلف المراحل التعليمية وبعد الانتهاء من دراسته الجامعية، أى أنها عملية مستمرة مدى الحياة.

إذاً فالتربية السياسية وكذلك الاجتماعية تخلق اهتماماً كبيراً بالقضايا العامة وذلك من خلال توعية المواطنين بالحقوق والواجبات اللازمة من أجل المشاركة الجماعية فى كافة العمليات السياسية والاجتماعية داخل المجتمع وتحويل الفرد من السلبية واللامبالاة إلى الاندماج فى المجتمع والمشاركة الفعلية لصالح المجتمع.

لذلك تتصف التربية السياسية بأنها ذات طبيعة إنسانية اجتماعية تعمل على تكوين معارف سياسية وقيم واتجاهات وتكوين عقلية ناقدة وقادرة على الحوار البناء بالإضافة إلى أن يكون قادراً على إبداء الرأى وتقبل الرأى الآخر.

وباستقراء واقع المجتمع فى ظل هذا العصر الذى يتسم بالتطور وما يتطلبه المجتمع من ضرورة إحداث تعديلات فى نوعية أفراد المجتمع وكذلك إعداد مواطنين صالحين يساهمون فى تقدم ورقى المجتمع، وهذا لن يتأتى إلا إذا قامت التربية من خلال مناهجها وعن طريق العديد من المواد الدراسية فى إعداد مواطنين

يعرفون ما لهم من حقوق سواء كانت هذه الحقوق سياسية أو اجتماعية أو غيرها من الحقوق وما عليهم من واجبات تجاه مجتمعهم.

وتعد مناهج التاريخ هى أكثر المجالات الدراسية التى من خلالها يمكن غرس وتقديم التربية السياسية والاجتماعية، ويعتبر التاريخ وثيق الصلة بالوعى السياسى والاجتماعي؛ لأنه يهدف إلى إعداد النشء إعداداً سليماً قادر على الفهم الصحيح لكافة الأنشطة الاجتماعية والاقتصادية والسياسية فى المجتمع والتكيف معهم ومحأولة معرفة ما يجرى فى مجتمعهِ من أمور عديدة ومشكلات يساهم فى وضع الحلول لها والاعتزاز بالوطن والولاء لهُ، لذا لا بُد من إعادة النظر خاصة من حيث ضرورة تضمين نظام خاص لتنمية الوعى السياسى والاجتماعى يتم من خلاله تدريس الديمقراطية وتعليم الطلاب المواطنة وحقوق الإنسان.

وهناك العديد من الدراسات التى أكدت على ضرورة الاهتمام بالوعى السياسى والاجتماعى فى مناهج الدراسات الاجتماعية بصفة عامة ومناهج التاريخ بصفة خاصة ما يلى:

• دراسة « أزهار عبد المنعم، ٢٠٠٧»، التى هدفت إلى التعرف على فاعلية وحدة مقترحة فى تنمية السياسة من خلال دراسة التاريخ لطلاب كليات التربية ، والتى أكدت على ضرورة إعادة النظر فى البرامج والأنشطة التربوية فى مراحل التعليم المختلفة بما يساهم فى إنماء معرفة الطلاب وتطورهم سياسياً.

• دراسة «ياسر محمد عبد الهادى، ٢٠٠٤»، التى هدفت إلى وضع برنامج مقترح لتنمية السلوك السياسى لدى تلاميذ المرحلة الإعدادية من خلال تدريس الدراسات الاجتماعية، وقد أظهرت الدراسة تنمية الوعى والسلوك السياسى لدى التلاميذ بعد تطبيق البرنامج المقترح.

• دراسة» مصطفى سيد عارف، ٢٠٠٣»، هدفت إلى التعرف على أثر منهج التاريخ على الوعى السياسى لدى تلاميذ الصف الثالث الإعدادى ، وقد أوضحت الدراسة بأن منهج التاريخ لا بد وان يتضمن بعض المفاهيم السياسية ، وتفوق

المجموعة التجريبية على الضابطة والتى درست الوحدة المعاد صياغتها وتنمية الوعى السياسى لديهم.

• دراسة "سماح إبراهيم سيد محمد، ٢٠٠٢»، هدفت الدراسة إلى التعرف على أثر برنامج نشاط مدرسى لتدريس التاريخ بالصف الخامس الابتدائى على نمو بعض المفاهيم السياسية، وأظهرت الدراسة أهمية النشاط المدرسى فى تدريس التاريخ وتفوق المجموعة التجريبية فى كل من الاختبار التحصيلى واختبار المواقف.

• دراسة «محمد عبد الله عبد المجيد، ٢٠٠٢»، التى هدفت إلى التعرف على فاعلية تصور مقترح لمناهج الدراسات الاجتماعية فى تنمية الوعى السياسى لتلاميذ المرحلة الإعدادية بالحلقة الثانية من التعليم الأساسى.

• دراسة «جمال الدين إبراهيم، ٢٠٠٠»: التى هدفت إلى التعرف على أثر المفاهيم المتضمنة فى مناهج التاريخ بالمرحلة الإعدادية ودورها فى إنماء المعرفة والوعى السياسى لدى التلاميذ.

• دراسة «على كمال معبد، ١٩٩٩»: التى هدفت التعرف على فاعلية استخدام نموذج ميرل – تينسون فى اكتساب تلاميذ الصف الثانى الإعدادى لبعض المفاهيم السياسية بمقررات الدراسات الاجتماعية، وأوصت الدراسة بضرورة وضع تعريفات إجرائية للمفاهيم السياسية الواردة بالكتاب المدرسى بحيث تكون مناسبة للتلاميذ.

• دراسة «ويليام وتوماس» (William & Tomas، 1999)، التى هدفت إلى التعرف على دور المدرسة فى تنمية المواطنة الديمقراطية فى الولايات المتحدة الأمريكية، وتوصلت إلى أهمية مناهج الدراسات الاجتماعية فى تربية المواطنة الديمقراطية لدى التلاميذ وضرورة إعداد محتوى مستمد من علوم التاريخ والاجتماع وصياغته بشكل يناسب المرحلة التعليمية.

• دراسة (Minkler, 1998)، التى هدفت إلى التعرف على الدور الذى تقوم به مناهج التعليم خاصة الدراسات الاجتماعية فى تعليم الشباب الأمريكى المبادئ الأساسية للديمقراطية وأثرها فى تحقيق مصالح المجتمع، وأوصت الدراسة بضرورة

اهتمام المناهج وخاصة مناهج الدراسات الاجتماعية بتنمية القيم المدنية التى تساعد التلاميذ على المشاركة فى المجتمع ومعرفة حقوقهم ومسئولياتهم.

• دراسة (Patrick، 1997)، التى هدفت إلى التعرف على الموضوعات الرئيسية لمحتوى التربية السياسية لنشر قيم الديمقراطية وكان منها ضمانات حقوق الإنسان وتركيب وبناء الدولة وغيرها، وتوصلت الدراسة إلىأن نمو مهارات المشاركة الديمقراطية للطلاب يتم من خلال ربط المنهج بالمجتمع، وممارسة أنشطة التعلم التعاونى لتحقيق الأهداف العامة وتنمية روح الجماعة.

• دراسة «مديحة الحسينى، ١٩٩٧»، التى هدفت إلى بناء برنامج لتنمية قيم الانتماء الوطنى لدى تلاميذ الصف الثانى الإعدادى، وأكدت الدراسة عدم إبراز منهج التاريخ للصف الثانى الإعدادى لقيم الانتماء الوطنى وضرورة اهتمام مناهج التاريخ بالمواقف التى تساعد على تنمية القيم للتلاميذ.

• دراسة» فايزة أحمد أحمد، ١٩٩٧»، هدفت الدراسة إلى تطوير منهج الدراسات الاجتماعية بالمرحلة الإعدادية فى ضوء أبعاد مفهوم الديمقراطية، وتوصلت الدراسة إلىفاعلية المنهج المطور وتفوق المجموعة التجريبية على المجموعة الضابطة فى اختبار المواقف لقياس أبعاد الديمقراطية.

• دراسة «ابتسام السحماوى، ١٩٩٧»، هدفت الدراسة إلىتوضيح ما إذا كان مضمون كتب الدراسات الاجتماعية الجديدة للتعليم الأساسى يعكس التنشئة السياسية السليمة لأطفال التعليم الأساسى فى مصر، والتى أكدت على ضرورة اهتمام كتب الدراسات الاجتماعية للتعليم الأساسى بتنشئة الأطفال تنشئة سياسية سليمة حتى يكونوا مشاركين فى الحياة بصفة عامة والحياة السياسية بصفة خاصة.

ويتضح من هذه الدراسات أنها أكدت على ضرورة وأهمية التربية السياسية والاجتماعية، وضرورة أن تهتم مناهج الدراسات الاجتماعية بتنمية إدراك التلاميذ للحياة السياسية والاجتماعية من خلال التعرف على أوجه الحياة السياسية متمثلة فى معرفة معلومات عن الأحزاب السياسية، والدستور، والسلطة التشريعية والحقوق السياسية، والتعرف على أوجه الحياة الاجتماعية متمثلة فى التعليم

وأهميته، العمل، الأسـرة وأثرها فى المجتمع و الحقـوق الاجتماعية، وقد أكدت أيضاً بعض الدراسـات على أهمية النشـاط والتفاعل الايجابى بين الطلاب والتأكيد على تفاعل وايجابية الطلاب والمشاركة الفعالة داخل حجرة الصف الدراسى.

بالإضافة إلى أنه تم الاطلاع على توصيات الكثير من المؤتمرات والتى أكدت أيضا ضرورة الاهتمام بتدريس والتربية على حقوق الإنسان ومن هذه المؤتمرات ما يلى:

(أ) الإطلاع على توصيات المؤتمر القومى السنوى الحادى عشر "العولمة ومناهج التعليم "ومن أهمها ما يلى:

- ضرورة إعادة النظر فى مقررات التاريخ باعتبارها مقررات ذات أهمية خاصة.
- إعادة صياغة أهداف مادة التاريخ واختيار محتواها بحيث تنمى لدى الطلاب الولاء والانتماء للوطن والوعى السياسى لديهم.

(ب) الإطلاع على نتائج وتوصيات الدراسـات السـابقة التـى أكدت على أهمية التربية والوعى السياسى ومن هذه الدراسات ما يلى:

١ – دراسـة «رضـا منصور السـيد، ٢٠٠٥»، التى أثبتت فاعلية اسـتخدام مدخل الأحداث الجارية فى تدريس الدراسـات الاجتماعيـة لتنمية الوعى بالقضايا المعاصرة ومنها القضايا السياسية.

٢ – دراسـة «رضا هندى جمعة ١٩٩٥»، التى أثبتت تأثير برنامج تدريبى لتنمية مفاهيم التربية السياسية والسلوك السياسى لدى معلمى الدراسة الاجتماعية.

٣ – دراسـة (John، Smith, 1995)، التـى أثبتت أثر اسـتخدام المعلم للصياغة اللفظية فى تدريس التاريخ فى تنمية روح المسئولية والمواطنة.

٤ – دراسـة «هبـة أحمد النيـال، ١٩٩٣»، التى أثبتت فاعليـة منهج مقترح فى التربية السياسـية وأثره فى تنمية الوعى السياسـى لتلاميذ الصف السابع من مرحلة التعليم الأساسى.

(جـ) الإطلاع على توصيات المؤتمر السـنوى الثالث للبحوث السياسـية "مصر وتحديات التسعينات» ومن أهمها ما يلى:

– ضرورة الاهتمام بالعملية التعليمية داخل المدرسة.

– ضرورة إدراك التلاميذ لمفاهيم المساواة والانتماء والسلطة.

– ضرورة مراجعة المناهج الدراسية لأنها مسئولة عن تنمية قيمة الحوار والمنافسة الفعالة ومسئولية ودور المواطن فى المجتمع.

(د) الإطلاع على توصيات المؤتمر السنوى السابع للبحوث السياسية "الثقافة السياسية فى مصر بين الاستمرارية والتغير» ومن أهمها ما يلى:

– ضرورة إدخال موضوع هام فى مقررات الدراسات الاجتماعية وهو موضوع حقوق الإنسان ليس فقط لأنه محل اهتمام الدول والجماعات فى المرحلة الراهنة ولكنها مسألة تتعلق بالإنسان ذاته وعلاقاته الاجتماعية والسياسية ويمكن أن يفهم من خلالها التلميذ دوره المجتمعى فى الإطار الوطنى والإقليمى والعالمى.

– مسئولية كل من الأسرة والمدرسة ووسائل الإعلام كمصادر تعمل على تنمية المفاهيم السياسية لدى الطفل المصرى.

(هـ) بالإضافة إلى أن الوثائق الرسمية والسياسات التعليمية تذكر باستمرار تلك القضايا مثل "حقوق الإنسان– الديمقراطية – البيئة» وغيرها من القضايا بل وتعدها أحد محاورها الأساسية فى استراتيجية تطوير التعليم.

وعلى الرغم من اهتمام الخطاب السياسى بالتعليم وضرورة تدريس حقوق الإنسان إلا أن المناهج الدراسية من أهداف ومحتوى وطرق التدريس والوسائل والأنشطة والتقويم وغير ذلك من مكونات المنهج تتطلب إعادة النظر، وهذا ما أكدته العديد من الدراسات منها دراسة « مصطفى كامل السيد وآخرون، ١٩٩٨» الذى أكد على أن حقوق الإنسان نادراً ما توجد كموضوع مستقل فى المقررات وقصور فى الأهداف والمحتوى الخاص بمقرر التاريخ.

وأكدت أيضاً كل من دراسة « الهام عبد الحميد فرج، ١٩٩٨»، دراسة «عادل إبراهيم الشاذلى، ١٩٩٨»، دراسة « فتحى يوسف مبارك،١٩٩٤»، ودراسة «عاطف سعيد، ١٩٩٤» على قصور كل من الأهداف والمحتوى الخاص بالدراسات الاجتماعية بصفة عامة والتاريخ بصفة خاصة.

وأكد « شبل بدران» على أن موقع حقوق الإنسان فى المناهج الدراسية لا يتم بشكل

مســتقل من خلال موضوعات مســتقلة تتعلق بحقوق الإنسان ولا يتم تحت مضمون حقوق الإنسان ولكن ورود عبارات أو فقرات أو جمل تتضمن حق من حقوق الإنسان بشكل صريح أو ضمنى، سلبى أو ايجابى تتم بصورة عرضية وليست مقصودة.

وبالتــالى تم اقتراح وحدتين لتدريس حقوق الإنســان، واشــتملت على الحقوق السياسية والاجتماعية، من خلال مجموعة من الدروس والتطبيقات العملية. . .

obeikandl.com